وزير الزراعة يبحث مع الصليب الأحمر بدمشق خطة عام ٢٠٢٤

مديرة التخطيط لـ«الوطن»: التحضير لمذكرة تفاهم ووضع إطار ناظم لتنفيذ المشروعات وفق الأولويات

هناء غانم

ناقش وزير الزراعة محمد حسان قطنا مع رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دمشق ستيفان سكاليان والوفد المرافق له العديد من القضايا التي تؤكد أهمية التعاون القائم والمستقبلي بين الوزارة والبعثة وأولويات العمل خلال هذا العام.

وأكد أن البعثة نفذت خلال السنوات السابقة مشروعات رائدة وكانت نتائجها إيجابية على الشرائح المستهدفة من خلال تحسين سبل العيش لدى المجتمعات المتضررة أو التوجه لتقديم الدعم النقدي بدل العيني الذي كان له قيمة مضافة لدى الأسر المستفيدة، أو من خلال تقديم المعدات وتأهيل شبكات الري والبذار واللقاحات البيطرية الوقائية والعلاجية لقطعان الثروة الحيوانية.

وأشار الوزير إلى التكامل في العمل والتشاركية بين كل الجهات ووضع مؤشرات ومعايير لاختيار الشرائح المستهدفة ونوع وكمية المساعدة، لافتاً إلى توحيد اللجان المكانية التي تنسق مع المنظمات في كل القرى بلجنة واحدة لتفادي تكرار الأسماء وتحقيق العدالة بين المستفيدين.

وشدد الوزير على أهمية إيصال المساعدات العينية وخاصة البذار واللقاحات في موعدها اللازم ليستفيد منها الفلاحون والمربون، منوهاً باستعداد الوزارة للتعاون وتقديم التسهيلات اللازمة لعمل البعثة في الفترة القادمة، وبضرورة التدخل بمشاريع تنموية في منطقة تدمر بحمص لتشجيع السكان على العودة وإعادة إحياء الواحة وتحقيق الاستقرار المعيشي فيها لما للمنطقة من مكانة تاريخية وثقافية واجتماعية، إضافة إلى المساعدة على تنفيذ مشروع ترقيم الثروة الحيوانية إلكترونياً الذي طرحته الوزارة، والاستمرار بتقديم اللقاحات البيطرية وتحصين قطعان الثروة الحيوانية على كامل الأراضي السورية لمنع انتقال الأمراض، والاهتمام بإدارة الموارد المائية على مستوى الحقل من خلال تطبيق أنظمة الري الحديث في أراضي الفلاحين المستفيدين من شبكات الري الحكومية وتسوية هذه الأراضي بالليزر من خلال جرارات مزودة بأجهزة التسوية بالليزر.

وأكد الوزير ضرورة اجتماعات دورية بين الفنيين في الطرفين وطرح المشكلة التي تعترض العمل فور حدوثها لتقديم الحل المناسب والسريع لها، مشيراً إلى جاهزية الوزارة لتوقيع مذكرة تفاهم مع البعثة لتأطير هذا التعاون.

بدوره استعرض رئيس البعثة الأعمال المنفذة بالتعاون مع وزارة الزراعة خلال ٢٠٢٣ وخطة العمل لهذا العام، لافتاً إلى أهمية تقييم العمل وتوزيع التمويل وفق خطة مدروسة مع كل الجهات ذات الصلة لإيصال الدعم في موعده المحدد.

ولفت إلى أن المنظمة تولي سورية اهتماماً خاصاً من حيث حجم التمويل وهي من أولوياتها، مؤكداً استهداف ٥٥٠٠ عائلة في ١٣ محافظة بمشروعات سبل العيش خلال ٢٠٢٣، إضافة لمشروع الري بالتنقيط، وتوزيع الخراف على الفلاحين، وتأمين اللقاحات وسلسلة التبريد اللازمة لها، وإجراء حملات تلقيح مجانية، ودعم إنتاج الألبان واللحم، وتوزيع بذار القمح على ٦٦٠٠ مزارع في ٨ محافظات لدعم سلسلة إنتاج الخبز المدعوم بالأصل من الدولة، مؤكداً التركيز على مبادرات سبل العيش في خطة هذا العام وتوزيع الموازنة المخصصة على ٢٨ مشروع. مع التأكيد على التحديات التي تواجه العمل بشكل مستمر وفوري.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت مديرة التخطيط والتعاون الدولي المهندسة نازك العلي أنه يتم التحضير توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين، وتحديد الأولويات التوجيه الدعم نحوها، وأوضحت أن المذكرة ستكون بمثابة إطار ناظم لتنفيذ المشروعات المقترحة ووضع خطة عمل مشتركة لتنفيذها بما يتناسب مع الأولويات والإمكانات المتاحة والتركيز على المشاريع ذات الأهمية مشيرة إلى أن تحويل المنح من عينية إلى نقدية يحتاج آلية عمل مشتركة وواضحة بما يضمن تنفيذ المنحة وفق أهدافها المخصصة لها.

> استهداف ٥٥٠٠ عائلة في ١٣ محافظة

بشرى من الكهرباء... رفع تعرفة الكهرباء للمنازل!

٨٠ بالمئة من استهلاك الكهرباء يذهب للاستخدامات المنزلية!

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» عن دراسة يتم بحثها لرفع تعرفة الكهرباء للاستخدامات المنزلية من دون أن يحدد قيمة التعرفة الجديدة لكنه أكد أنها حكماً ستكون أقل من التكلفة وسيبقى مبيع الكهرباء للاستخدامات المنزلية مدعوماً لكن التعرفات الجديدة في الكهرباء تأتي في إطار تصحيح التعرفة التي تؤكد وزارة الكهرباء أنها تعرفة (اجتماعية لا ترتبط بقيمة التكلفة).

وأظهر العديد من المسؤولين في وزارة الكهرباء في أحاديثهم السابقة لـ«الوطن» أنه مع تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات والتكاليف في إنتاج الكهرباء وارتفاع معدل العجز لابد من تصحيح التعرفات للحفاظ على بقاء قطاع الكهرباء قادراً على تقديم الخدمة خاصة لجهة تنفيذ المشروعات المهمة في قطاع الكهرباء وأعمال الصيانة والإصلاح وتأمين حوامل الطاقة التي تشكل قيمها معظم كلف الإنتاج في الكهرباء.

وبين المدير أن نسبة المستهلكين للكهرباء في القطاع المنزلي تتجاوز ٨٠ بالمئة مقابل نحو ١٠ بالمئة من المشتركين يستهلكون الكهرباء وفق اشتراكات معفاة من التقنين (معظمهم صناعيون في المدن والمناطق الصناعية).

وفي الحديث مع المدير عن أثر رفع تعرفة الكهرباء على المشتركين في الفعاليات الاقتصادية (الذي صدر قبل عدة أيام) بين أن الأثر سيكون محدوداً لأن قيم الكهرباء في معظم الصناعات لا تتجاوز ٦ بالمئة من إجمالي كلف الإنتاج وأن كلف الكهرباء تبقى أقل بكثير من الكلف التي يتحملها الصناعي في حال اعتماده على المحروقات (فيول – مازوت– غاز).

وكانت وزارة الكهرباء رفعت خلال الأيام الأخيرة مبيع الكيلو الواط الساعي لاستجرار الكهرباء للمشتركين الرئيسيين من القطاعين العام والخاص والتبريد المرخصة لخزن المنتجات الحيوانية والنباتية وللأغراض الأخرى بلغت ١٩٠٠ ليرة للكيلو واط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة بعدما كانت التعرفة ٩٥٠ ليرة للكيلو واط ساعي.

بينما حدد بموجب القرار تعرفة الكيلو واط الساعي للمشتركين بمحطات ضخ مياه الشرب ومحطات الصرف الصحي والمشافي العامة والمنشآت التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية بـ٩٠٠ ليرة، وكذلك للمشتركين لأغراض الري والإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وتوضح وزارة الكهرباء في مختلف تصريحاتها أن حجم الدمار والتخريب الذي طال مكونات منظومة الكهرباء كان كبيراً وأن حجم الدمار الكبير الذي طال منظومة الكهرباء والذي يحتاج لأعمال وأموال هائلة لإعادة هذه المنظومة لما كانت عليه قبل سنوات الحرب حيث كانت منظومة الكهرباء في سورية تصنف من أفضل المنظومات على مستوى المنطقة.

وبينت في إحدى مذكراتها حول ذلك أنه على سبيل المثال في مجال شبكات التوزيع للتوتر ٢٠ ك.ف وما دون تعرضت شبكات التوتر٢٠ ك. ف ومراكز التحويل وشبكات التوتر المنخفض في اغلب المحافظات لعمليات تدمير ونهب وسرقة من حديد الأبراج والأعمدة الخشبية وأمراس الألمنيوم وملفات النحاس للمحولات الكهربائية (آلاف المحولات ٠,٤/٢٠ ك. ف وكذلك آلاف الكيلومترات من خطوط ٢٠ ك. ف وشبكات التوتر المنخفض).

المعفين من التقنين كلياً أو جزئياً، من دون أن يشمل القرار الاستهلاك المنزلي لتصبح تعرفة المشتركين بمراكز تحويل خاصة لأغراض الاستهلاك المنزلي «الخطوط المعفاة من التقنين» ١٩٠٠ ليرة للكيلو واط الساعي ولكامل الكمية المستهلكة.

وتعرفة المشتركين للأغراض الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية ومنشآت وغرف الخزن

قدمنا الحلول والخطط أكثر من مرة.. والعبرة بالتنفيذ

الشهابي لـ«الوطن»: الدولة لن تترك عاصمتها الاقتصادية تتحول إلى مدينة استهلاكية وما زلنا نحارب التضخم بالركود

حموي: نطالب بإعفاء كل مدير غير متعاون

حلب- خالد زنكلو

أكد رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي ثقته بالدولة، وأنها «لن تترك عاصمتها الإنتاجية الاقتصادية (حلب)، تتحول إلى مجرد مدينة استهلاكية فقيرة».

وشدد الشهابي في تصريح لـ«الوطن»، رداً على زيارة الوفد الوزاري المكلف «إعادة الألق» لعاصمة الصناعة السورية، أن غرفة صناعة حلب «قدمت كل الحلول والخطط أكثر من مرة، ومعظم مشاكلنا ناتجة عن التأخير في الاعتراف بالمشاكل والتأخير الكبير في حلها، حيث تكون المشكلة صغيرة وتكبر وتتفاقم لتصبح كارثية».

وكان وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والصناعة، وبحضور رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية، اختتموا زيارة إلى حلب الخميس الماضي استمرت يومين، التقوا خلالها الفعاليات الصناعية والحرفية والتجارية والسياحية، العنوان العريض منها: إعداد رؤية متكاملة للإجراءات والخطوات المطلوب القيام بها حكومياً كي تعود حلب تدريجياً مركزاً رائداً للصناعة الوطنية.

وطالب الشهابي الحكومة بإطلاق «حزمة متكاملة من القوانين والإجراءات والمحفزات، بحيث تجعل من العمل الإنتاجي (صناعي– حرفي– زراعي) في سورية أكثر ربحاً وأكثر اغراءً من أي شيء آخر.. هذا كل شيء باختصار».

ووصف الوضع بـ«الكارثي»، مشيراً إلى أن «الأمل عند الناس مفقود، والثقة معدومة.. وتبقى العبرة بالتنفيذ». وأردف: «حلب لم تعد البقرة السمينة التي تدر المال، بل أصبحت البقرة الضعيفة الجائعة والمريضة»!

وحول أهم المطالب التي طرحتها الفعاليات الصناعية والاقتصادية أمام الوفد الوزاري، بين رئيس «صناعة حلب» أنها تتمثل «بحل مشكلة توفير الكهرباء وتخفيض أسعارها، وتخفيض أسعار الفيول، وتحقيق عدالة في توزيع الكهرباء بين المناطق والمحافظات، وتأمين حوامل الطاقة، وحل مشاكل تمويل المستوردات، وكذلك حل مشاكل المنصة والشحن والنقل والمالية والجمارك والتموين».

وذكّر بأهم المطالب القديمة والمكررة منذ سنوات عديدة، والتي لم تنفذ بعد والواجب تطبيقها وهي: «اعتبار المناطق الإنتاجية والحرفية المنهوبة والمدمرة مناطق منتصرة تحصل على محفزات خاصة، وإصلاح التشوهات الجمركية لأهم المواد المستوردة التي لا تنتج محلياً، وتخفيض رسومها، كذلك تقديم دعم نقدي سريع للصادرات الصناعية وبمعدل لا يقل عن ١٠ بالمئة من قيمتها، مع توسيع شريحة الصناعات المستهدفة».

ومن المطالب أيضاً، بحسب فارس الشهابي: «الإسراع بإقرار عدة مناطق متضررة كمناطق تنموية تخضع لأحكام قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، إذ لم تنفذ أي منطقة حتى الآن، إلى جانب إقامة أرض معارض تليق بعاصمة الصناعة السورية حلب، وتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨ الخاص بحماية المستهلك، وبما يلغي عقوبات السجن على الصناعيين والتجار، إضافة إلى تخفيف الإجراءات الجبائية (مالية –جمارك– تموين)، وتنظيم عملها بالتنسيق مع الغرف الاقتصادية، واعتماد مبدأ الرعاية والتشغيل بدل الجباية والتحصيل، وتأسيس هيئة عامة للرقابة على المستوردات والصادرات، عدا تأسيس هيئة مستقلة لصرف أموال المرسوم ٣٧ لعام ٢٠١٥، والخاصة بإعادة تأهيل المناطق الصناعية».

وقال: «مازلنا نحارب التضخم بالركود، والركود يعني قتل الإنتاج والإبداع، والنتيجة: ركود تضخمي.. ومازلنا نعتمد على الجباية بدل الرعاية والتحصيل قبل التشغيل، والنتيجة: تقلص الإنتاج وتضاؤل التصدير وفقدان الثقة والأمل».

من جهته، ذكر عضو مجلس الشعب ورئيس غرفة تجارة حلب عامر حموي أنه تقدم باسمه وباسم تجار واقتصاديي حلب بمجموعة مطالب في الاجتماع مع الوفد الوزاري، وتضمنت طلب ٦٠٠ ميغاواط كهرباء لحلب «وهو طلب متوسط يلبي احتياجات حلب المنزلية والتجارية والسياحية والإنتاجية، لتستطيع تفعيل قطاع التجارة داخلياً وتصديرياً، ونطلب توزيعاً عادلاً لقيمة فواتيرها وتعتبر أكثر توفيراً على ميزانية الحكومة من المازوت والأمبيرات، التي استنزفت أهل حلب ١٢ سنة واستنزفت المشتقات النفطية».

وأضاف: «نطلب من المسؤولين والقائمين على مفاصل الدولة والمديرين فتح أبواب مكاتبهم أمام المواطنين وتيسير إنجاز معاملاتهم والتقليل من الروتين والتعقيد ونطالب بإعفاء كل مدير غير متعاون ولتكن نهجاً للمسار الوظيفي، كما ندعو دوريات جمارك حلب أن تقوم بواجبها على أتم وجه وتكفي حاجة حلب، ولا داعي لدخول دوريات جمارك من محافظات ثانية إلى محافظة حلب، ونطلب من هذه الدوريات ضبط التهريب خارج مدينة حلب».

ودعا حموي إلى «إلغاء شرط تسجيل عامل في التأمينات عند طلب الحصول على سجل تجاري، لما نتج عنه من مشاكل كبيرة والاكتفاء بقطع رسم من التأمينات عن كل درجة، وتعديل المرسوم ٨ وتعليماته التنفيذية وخصوصاً المادة التي تنص على سجن التجار، وكذلك إعادة دراسة جميع القرارات الاقتصادية التي تصدر بشكل ضاغط وجدولتها وشرحها وتوضيحها وخصوصا المرسوم ٣/والمرسوم ٥٤، مع إبعاد العرقلة والمعرقلين وخصوصا بعد أن تم إلغاء الحواجز، وضرورة تطبيق روح القانون بمرونة لا بصرامة». ولفت إلى «ضرورة ضبط أسعار تكاليف الشحن داخل سورية باتجاه الحدود العراقية، لأن التكلفة الكبيرة للشحن السوري تمنعه من منافسة الشحن الإيراني والتركي الداخل للعراق».

وختم رئيس «تجارة حلب» المطالب بالقول: «أهالي وتجار واقتصاديي حلب يرجون ويأملون من سيد الوطن، كما عودنا دائما، مكرمة عفو عن المخالفات الاقتصادية التي نتج عنها سجن للتجار والصناعيين (عدا المتضمنة سرقة المال العام أو مواد مدعومة) واستبدالها بغرامات مالية».

يذكر أن الفعاليات الصناعية، دعت خلال الاجتماعات المطولة مع الوفد الوزاري إلى إصدار التعليمات التنفيذية لمنطقة الليرمون التنموية والتوسع في الشبكة الهاتفية والبوابات الالكترونية في المدينة الصناعية بمنطقة الشيخ نجار وتعبيد الطرقات الواصلة إليها، وإنشاء غرفة عمليات مشتركة بين الصناعيين والجهات الحكومية للتواصل السريع وحل مشاكل إصدار القرارات المتسرعة التي أدت إلى زيادة أجور النقل الداخلي والخارجي.

أما الفعاليات التجارية والسياحية، فطالبت بضرورة إعادة النظر ببعض التشريعات وتخفيف دوريات الجمارك على محلات المفرق، وإلغاء ربط التأمينات الاجتماعية بالسجل التجاري والاكتفاء بقطع رسم التأمينات، وأيضاً تشميل المنشآت السياحية ضمن المدينة ببرنامج دعم الفوائد على القروض، إلى جانب إيجاد معايير واضحة لعمل اللجان المالية بغية تجنب الإرباكات في العمل، بما فيها الضابطة الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي.

عضو لجنة المصدرين: المنتجات السورية لم تعد منافسة في السوق العراقي أمام المنتجات التركية والإيرانية

جلنار العلي

رأى عضو لجنة مصدري الخضر والفواكه في سوق الهال بدمشق محمد العقاد أن قرار الجانب العراقي بإيقاف استيراد وتداول البندورة السورية في أسواقها، لن يؤثر في الصادرات السورية من هذه المادة بشكل يذكر، معيداً ذلك إلى أن العراق لم تعد تعتمد على سورية في وارداتها من المواد الزراعية منذ عدة أشهر.

وأشار العقاد في تصريح لـ«الوطن» إلى أن المنتجات السورية لم تعد منافسة في السوق العراقية، فقد تم استبدالها بالمنتجات التركية والإيرانية لكون تكلفة وصولها إلى العراق أقل تكلفة ولا تشكل أكثر من ١٠ بالمئة من تكلفة استيراد المنتجات السورية، مبيناً أن الإجراءات الروتينية الحدودية شكّلت عائقاً كبيراً أمام الصادرات السورية، ورفعت تكلفتها بشكل كبير إذ وصلت تكلفة وصول البراد الواحد من سورية إلى العراق إلى نحو ١٠٠ مليون ليرة.

وتابع: «وقد منعت العراق مؤخراً استيراد مادة البندورة لأنها أصبحت تصدر روزنامة زراعية وتستهلك إنتاجها المحلي بدلاً من الاستيراد».

وفي سياق متصل، لفت العقاد إلى التأثير الكبير للعاصفة المطرية في الكثير من المواسم الزراعية كالكوسا والبندورة والفليفلة التي تزرع في البيوت البلاستيكية في محافظتي طرطوس واللاذقية، موضحاً انخفاض إنتاج هذه المزروعات بنحو ٦٠ بالمئة، وارتفاع أسعارها بالأسواق.

يذكر أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية كانت قد عممت على مديرياتها في دمشق والمحافظات، قائمة بالمواد الزراعية التي أعلنت السلطات العراقية المختصة إيقاف استيرادها وتداولها في الأسواق العراقية وفي مقدمتها مادة البندورة، مشيرة إلى أن قرار المنع لا يخص المنتجات السورية وحدها، وإنما يأتي في سياق إجراءات تخص التجارة الخارجية العراقية لعدد من المواد التي تم منعها من كل الدول بشكل عام، وقد جاء هذا التعميم لإعلام المعنيين من تجار وصناعيين ومزارعين، كي لا يتحملوا تكاليف التوصيل والشحن والإجراءات المتعلقة بالبيانات وانتظار منتجاتهم على الحدود، على اعتبار أن تلك المواد باتت ممنوعة من الدخول لدى الجانب العراقي.